إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 15/121
للنشر الفوري
18 مارس 2015

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

خبراء الصندوق يختتمون بعثتهم في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع العراق

تعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى عمّان بقيادة السيد كارلو سدرالفيتش في الفترة 6–15 مارس الجاري لإجراء مناقشات مع السلطات العراقية في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2015.

وفي ختام البعثة، أصدر السيد سدرالفيتش البيان التالي:

"تعمل السلطات العراقية على اتخاذ خطوات استباقية للتعامل مع الصدمة المزدوجة التي تتمثل في هجمات تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط والتي ألحقت ضررا بالغا بالاقتصاد. وأدت هذه الجهود إلى سرعة الموافقة على مشروع الموازنة المعدل لعام 2015، استنادا إلى التقدم المشجع نحو عقد اتفاق دائم بين بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق بشأن صادرات النفط من إقليم الشمال.

"ولم تؤد هجمات "داعش" إلى إيقاف التوسع في قطاع النفط من كل الأقاليم المنتجة للنفط. ومن المتوقع أن ترتفع الصادرات من 2.5 مليون برميل يوميا في 2014 إلى 3.1 مليون برميل يوميا هذا العام، مستفيدة من الاتفاق مع حكومة كردستان. ومع ذلك، فنظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي في الأقاليم المحتلة من تنظيم "داعش" وجمود الإنفاق الحكومي، تشير التقديرات إلى انكماش نمو إجمالي الناتج المحلي بأكثر من 2% في عام 2014 ومن المتوقع أن يعاود الارتفاع بما يزيد قليلا على 1% هذا العام. ويسجل التضخم معدلا منخفضا في الأقاليم الخارجة عن سيطرة "داعش"، حيث بلغ أقل من 2% في نهاية 2014، لكنه قد يرتفع عقب التنفيذ الجاري لإجراءات رفع الرسوم الجمركية.

"وقد تراجعت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي من 78 مليار دولار في نهاية 2013 إلى 66 مليار دولار في نهاية 2014 بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع مستوى الواردات. ويعكس مستوى الاحتياطيات الدولية في نهاية 2014 رصيد صندوق تنمية العراق البالغ 0.7 مليار دولار والذي تم تحويله إلى البنك المركزي في بغداد في مايو الماضي. وعلى ذلك، انخفض مجموع الأصول الأجنبية من 84.3 مليار دولار إلى 66 مليار دولار في سياق العام الماضي.

"وتشكل الصدمة الخارجية، التي صاحبتها ضغوط إنفاق على المتطلبات الأمنية والإنسانية، عبئا على أداء المالية العامة. ففي عام 2014، تم تفعيل القاعدة المالية بسبب الافتقار إلى موازنة معتمدة، مما ساعد على احتواء الإنفاق في حدود أقل من مستويات عام 2013. ونتيجة لذلك، من المقدر أن يبلغ عجز الموازنة حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي (هبوطا من 6% من إجمالي الناتج المحلي في 2013). غير أن هذه النتيجة ترجع في جانب منها إلى تأجيل الإنفاق الاستثماري وتعليق تحويل الموازنة إلى حكومة إقليم كردستان. كذلك تراكمت المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية. وقد تم تمويل معظم العجز بالاقتراض الداخلي من البنوك المملوكة للدولة.

"وتفترض موازنة 2015 تحقيق صادرات قدرها 3.3 مليون برميل يوميا بسعر 56 دولارا للبرميل، وبناء عليه تتضمن زيادات في الضرائب غير النفطية وتسعى جاهدة لاحتواء الإنفاق عن طريق إجراءات مثل تطبيق الادخار الإجباري على أجور موظفي الخدمة المدنية. ومع ذلك، فنظرا للهبوط الكبير في إيرادات النفط، لا تزال الموازنة تتوقع عجزا قدره 12% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي. وفي ظل افتراضات أكثر تحفظا للإيرادات النفطية، ومع مراعاة المدفوعات المستحقة لشركات النفط الدولية والتي لا تدرجها الموازنة، فإن الاحتمال كبير بأن يصل العجز إلى مستويات أعلى بكثير. ولمعالجة هذا الاحتمال السلبي، تلتزم الحكومة بتنفيذ نفقات أقل من المدرجة في الموازنة عند الحاجة بتوخي الدقة في إدارة النقدية وترشيد الاستثمار الرأسمالي وإرجاء بعض المشروعات الاستثمارية.

"غير أن الأمر يتطلب مزيدا من الضبط لأوضاع المالية العامة عن طريق تدابير على جانبي الإيرادات والنفقات لاحتواء عجز موازنة 2015 بما يتناسب مع قيود التمويل، وتخفيف الضغوط على النظام المصرفي المحلي، وتقليص الطلب المحلي لاحتواء الانخفاض في الاحتياطيات الدولية. وينبغي أن تكون تدابير الضبط المالي دائمة حتى ترتكز عليها استمرارية أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية على المدى المتوسط، وهو ما سيشكل أهمية بالغة بالنظر إلى ضعف الآفاق المتوقعة لأسعار النفط.

"وقد ظلت سوق النقد الأجنبي مستقرة في عام 2014 عقب الخطوات التي اتخذها البنك المركزي لتحريره، وتقلَّص الفارق مع السوق الموازية إلى 3.5% في نهاية العام. غير أن السلطات ينبغي أن تعيد النظر في الحدود القصوى لمبيعات البنك المركزي من النقد الأجنبي وتحصيل الرسوم الجمركية من خلال البنوك التجارية، حيث تتسبب هذه التدابير بالفعل في تقييد ضخ النقد الأجنبي إلى الاقتصاد العراقي كما أدت إلى وصول أسعار السوق الموازية إلى مستويات قياسية في الأسابيع الماضية.

"وإدراكا من السلطات لأهمية النظام المالي في تطوير القطاع الخاص وتحقيق النمو، فهي تمضي قدما في إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد المملوكين للدولة، كما تقوم بخطوات لفتح الأعمال الحكومية أمام بنوك القطاع الخاص، واستحداث عدد من المقومات الأساسية في البنية التحتية للنظام المالي، مثل إقامة نظام لتأمين الودائع ومكتب للمعلومات الائتمانية.

"كذلك فإن تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي والمتنوع على المدى المتوسط سيعتمد على مجموعة واسعة من الإصلاحات، تشمل المؤسسات المملوكة للدولة، وقطاع الطاقة، وأسواق العمل، وتحسينات في مناخ الأعمال والحوكمة.

"وأشارت البعثة إلى استعداد الصندوق لدعم السلطات العراقية من خلال زيادة التعاون فيما يتعلق بالسياسات، والمساعدة الفنية، بالإضافة إلى الدعم المالي عند الحاجة.

"وقد التقت البعثة بمعالي وزير المالية السيد هوشيار زيباري، ومعالي وزير النفط الدكتور عادل عبد المهدي، وسعادة محافظ البنك المركزي بالوكالة السيد علي العلاق، ولفيف من المسؤولين في وزارات المالية والنفط والتجارة والكهرباء والبنك المركزي العراقي.

"وتود البعثة توجيه الشكر للسلطات العراقية على ما أبدته من تعاون وما أجرته معها من مناقشات صريحة ومثمرة."